

لقاء قناة الفرات بالدكتور إبراهيم الجعفري
2009/3/28
(خطايا البعث وعهد أوباما)

المقدم: أنتم قد أسهمتم في بناء العملية السياسية في العراق، وهذا واضح للجميع، وكان لكم دور في فصل السلطات من أجل بناء الدولة العراقية الجديدة، ويبدو أن المتغيرات الجديدة أثرت في هذا الواقع، بنظركم أين تتجه المسارات السياسية في العراق، وهل نحن باتجاه بناء الدولة الجديدة؟

الجعفري: فعلاً الدولة تتجه نحو البناء، وعملية بناء الدولة تختلف عن مجرد بناء الحكومة التي هي مؤسسة من مؤسساتها (الدولة).. بناء دولة يستغرق وقتاً أكثر وجهداً أكثر، وقد يتعرض في بعض الأحيان إلى كبوات هنا وهناك، وعندما نعقد مقارنة بين ما نحن عليه الآن، والوقت الذي انطلقت فيه التجربة السياسية الجديدة وتحديدًا في شهر سقوط نظام صدام من عام 2003 نجد فارقاً كبيراً، إذ توجد أجهزة تم بناؤها، وتوجد سياقات تنفيذية أقرب إلى طبيعة الدولة، لكن لا نستطيع أن نقول: إننا قد شيدنا دولة، لكن بشكل عام البوصلة تؤشر نحو بناء الدولة.

المقدم: هل أنتم مطمئنون بأن الاتجاه لبناء الدولة لن تلاقيه بعض النتوءات أو الأخطاء التنفيذية التي ربما تصرف الدولة عن واقعها، والتفريق بين الدولة والسلطة؟

الجعفري: بكل تأكيد حصلت بعض الأخطاء من الناحية التنفيذية، وأخطاء في أجواء البرلمان، وأخطاء حصلت حتى في الدستور الذي يعتبر الوثيقة والعهد والعقد بين الحكومة والشعب، وهو الذي يرشد مسار السلطات الثلاث التنفيذية والقضائية والتشريعية، لكن ينبغي أن نقوم التجربة الديمقراطية بطريقة ديمقراطية، ونعالج أخطاء الدستور بطريقة دستورية، وفي الوقت نفسه يجب أن نضع في حسابنا أن البرلمان يتعرض لأخطاء، وليس في ذلك عيب إنما العيب أن نفتقد الآلية البرلمانية والنمطية البرلمانية في معالجة الأخطاء..

كل تجربة في العالم هي اليوم ليست كما كانت سابقاً، ففرنسا شكلت خمس جمهوريات، وأميركا تجاوزت الثلاثين مرة في التعديل بالدستور، فمن الطبيعي أن تمر التجربة بعثرات ويبقى التصحيح منوطاً بالوطنيين الذين يرصدون الخطأ، ويشخصونه، ويقدمون البديل، ويحدثون فرقاً في القادم من السنوات والدورات عما كان عليه في السنوات السابقة.

المقدم: شعار بناء المؤسسات ودولة القانون، ينادي به الجميع.. لماذا لا نلجأ إلى بناء دولة المواطن، أو المؤسسات لكي ننأى عن التصرفات الفردية؟

الجعفري: عندما نقول دولة القانون فعلاً هذا طموح يشد الجميع من موقع المسؤولية بمختلف مستوياتهم، لكن كيف نبني دولة القانون، أحياناً حكومة القانون تبدأ بتحويل مواد القانون إلى ممارسات عبر الأجهزة التنفيذية، وأحياناً نقول دولة القانون: إن المواطن أيضاً يتفاعل، ويتلقى الممارسة القانونية بدوافع ذاتية، فعلى سبيل التمثيل: عندما تريد أن تضبط عمل المرور في الشوارع، وتضبط السيارات، ومسار العربات توجد أجهزة حكومة، وتوجد ثقافة شعبية تجعل المواطن يلتزم ذاتياً، فالمواطن يرصد أي مخالفة وينظر بعدم الاحترام إلى كل مخالف، فإذا تفاعل المواطن مع القانون من داخله وليس بوحى شرطي المرور، ستتحوّل الممارسة من ممارسة حكومية إلى ممارسة دولة القانون، وهذا يتطلب ثقافة.

كذلك الإرهاب الذي بدأ يختنق، ولم تعد القضية من اختصاص الحكومة فقط، فالحكومة تأخذ زمام المبادرة، وتكرس أجهزتها لمطاردة المشبوهين، ولكن المدرسة ليست بمعزل عن تثقيف الطالب ضد الإرهاب، والبيت ليس بمعزل عن تثقيف أبنائه ضد الإرهاب، كذلك الحال في الطائفية.

الحكومة مؤسسة من مؤسسات الدولة وليست كل الدولة، أما عندما نصل إلى المواطن، ونجعله يتحرك ذاتياً مع القانون، ويقتنع به خصوصاً عندما يطبقه بشكل عادل، عندئذ سنجد حكومة القانون والشعب الذي يطبق القانون بمجموعهم يكونون دولة القانون.

المقدم: ذكرتم نقطة مهمة بخصوص الإنسان أو المواطن وأنه لا يمكن للحكومة وحدها أن تحقق الإنجازات بدون المواطن، والوعي الجماهيري، لماذا الاهتمام بالبناء والإعمار وإهمال الإنسان، فالتنمية البشرية ربما تكون الخطوة المهمة في بناء العراق.. كيف ترون الاهتمام ببناء الإنسان في العراق؟

الجعفري: القاعدة القرآنية الكريمة:

((إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)).

البنية التحتية هي الأساس، أما البناء الفوقي فيتفرع عن ذلك الأساس، ونحن في الوقت الذي نتعامل مع الإنسان ببنية الفوقية، من مؤسسات، وإعلام، وخطاب من الخارج ينبغي أن لا يكون ذلك على حساب البنية التحتية وهي القيم والأفكار والمفاهيم، وتعزيز الثقافة الوطنية، هذه المسألة القرآنية أصبحت اليوم مسألة سياسية في علم الاجتماع السياسي، فلم يكن جون آدمز ثاني رئيس لأميركا مسلماً ولا متديناً، وقال كلمة هي أقرب إلى روح هذا المفهوم قال: ما استطاعت أميركا أن تحصل على استقلالها في 1783 قبل 226 سنة عن الاحتلال البريطاني إلا بعد أن استقلت في عقلها وهي تفكر، وفي قلبها وهي تحمل أحاسيس.

المقدم: كنتم تتفاعلون مع اقتراب الناس إلى الحالة الإسلامية في زمن المعارضة، وتحاولون تثقيف الشباب في المساجد، الآن يبدو أن هذه الثقافة قد غابت أو غيّبت، ما أسباب ذلك؟

الجعفري: كنتُ وما زال إسلامياً، لكني أفهم أن للنظرية الإسلامية ثوابت، والنظرية الإسلامية السياسية مجتمعة فيها متغيرات مستمدة من متغيرات الأحكام المتغيرة، هناك أحكام صلبة وأحكام مرنة، أو أحكام إلزامية وأحكام ترخيصية؛ لذا يجب أن نواكب الزمن، ونطوّر نظريتنا باستثناء عنصر الأخلاق فإنه ثابت لا يتبدل ولا يتغير.

العالم اليوم مليء بالمستجدات والمتغيرات ففيه العولمة، وفيه الأقصى الجغرافي، نحن اليوم في عصر الإنترنت، وعصر الثقافة وعصر اختزال الزمن؛ فليس من الصحيح أن نأسر أنفسنا في زمن الماضي، لأن الزمن يتحرك، ويجب أن نتحرك مع حركته حتى لا يتجاوزنا (الزمن).

المقدم: بخصوص الدستور، ربما هناك رؤية لتغيير الدستور كما ذكرته في بداية حديثك بأن أكبر الدول تحضراً وتطوراً غيرت في دستورها، ولكن ما هي الآليات لتغيير الدستور.. هل هي الأمزجة والرغبات الفردية أم أن هناك رؤية وآلية للتغيير؟

الجعفري: الدستور ليس مقدساً، لكنه حرم، وكونه غير مقدس، يعني أنه خاضع للنقاش؛ لأنه معرض للخطأ والصواب، لكن له حرم بمعنى أن نقاش الدستور بطريقة دستورية..

أنا شخصياً عندي ملاحظات على الدستور، لكن لا أسمح لنفسي بأن أتجاوزَه بدعوى أن عندي ملاحظات عليه، بل هناك سياقات دستورية تسمح لك بأن تمارس دورك في تغيير أي مادة من مواده، كما تغيرت مواد الدستور في العالم.. ويمكن أن نغير الدستور من حالة إلى حالة تستوعب المستجدات.

المقدم: مفهوم المشاركة السياسية، ربما اتخذ هذا المفهوم اتجاهاً خطيراً في فهمه على أنه محاصصة، والمحاصصة بالتأكيد ستكون على حساب الناخب العراقي.. كيف تفرّقون بين المشاركة والمحاصصة؟

الجعفري: الذي عكسته في عام 2005 في جامعة الدول العربية على الرغم من أن الخطاب كان مرتجلاً لكنني استوحيتُه من طبيعة فهمي للشعب العراقي، وما يختزن من مفاهيم.. الشعب العراقي شعب مقاوم؛ لأنه مرّ بمرحلة مواجهة الدكتاتورية وحمل السلاح بوجه الدكتاتورية، و المقاومة هي النقيض النوعي للاحتلال والنقيض النوعي للدكتاتورية.

والتاريخ يؤشر إلى أن هناك شعوباً في العالم ناهضت الدكتاتورية، وناهضت الاحتلال بحمل السلاح وهي مقاومة مشروعة وشريفة.. في تقديري أن هذه المفاهيم والمبادئ نستوحىها من جانب نظري مبدئي، ومن الجانب القيمي والسلوكي من الشعب الذي أتشرف بالانتماء له، وأتصور كلما امتد الوقت ومضى أجد هذه المفاهيم تترسخ عند أبناء الشعب العراقي، وتبقى القوى السياسية متفاوتة في الوعي والرأي فمنهم من يتقدم، ومنهم من يتأخر، ومنهم من يخضع، ومنهم من يرتكب خطيئة عن عمد.. هذا التفاوت في التطبيق والتفاوت القيمي والتفاوت الفكري والتفاوت في التجربة يجب أن نتوقعه..

الفرق بين المفهومين جذري ويتعلق بمقدار القيم التي تعمل بها بعض القوى السياسية وهو أنها (القوى السياسية) فكرت بحجمها، ولم تفكر بحجم البلد؛ لذا استقرغت هذه القيم - للأسف الشديد - من مضامينها ومحتوياتها الوطنية وتحولت إلى حالة أسرتهم. أتمنى مخلصاً لكل قوة من دون استثناء أن تتحلى بعقلية المراجعة، وتراجع بمعنى الانسلاخ من الذات إلى هذه القيم والمبادئ التي اتفقنا عليها، والتي نحترم فيها شعبنا ويحترمنا شعبنا على أساسها.

الشعب اليوم بحاجة إلى هذه القيم، وإذا كانت بعض القوى السياسية اشتبهت في طريقة التطبيق لايزال المجال مفتوحاً لأن تراجع نفسها، والكل مدعوون لمراجعة أنفسهم؛ ليتجنبوا التراجع.

المقدم: يدور الآن في الأفق العراقي حديث عن عودة ألام البعث البائد إلى الدائرة الوظيفية والسياسية، وهذا الأمر قد أثار جدلاً واسعاً بين مندد ومؤيد، وربما رافض.. هل إن القضية تتعلق بمصالحة، أم تتعلق بالتمييز بين المتورط وغير المتورط بدماء العراقيين؟

الجعفري: ابتداءً تجربة الدولة الجديدة في الشهر الرابع عام 2003، قامت على أنقاض تجربة مريرة ارتبطت بتجربة سفك دماء وزهقت أرواح، وسرقة أموال وثقافة منحرفة، ارتبطت باسم حزب البعث كحزب وقضية معنوية بغض النظر عن الأفراد، فالقضية انبعثت وجداناً من الشعب العراقي الذي وجد نفسه تحت نير تلك الحقبة السوداء، والحزب الذي جلب للعراق الويلات، شقت هذه الحقيقة طريقها إلى الدستور في المادة (7) بكل صراحة، والدستور يحرم على كل حزب يروج لأفكار فيها الجانب العنصري، وكل ما خرج عن الجانب الإنساني كما هو حزب البعث الصدامي، والمادة (13) من الدستور لا تسمح بتجاوزه.

فعندما نتحدث عن المصالحة الوطنية نربط الحديث بمن لم يشاركوا بدوافع مختلفة، فليس من الإنصاف أن نعتبر كل من انتمى إلى حزب البعث مجرماً لمجرد الانتماء ما لم يكن قد ارتكب جريمة فعلاً.

الكثير من دول العالم مارست التجارب عبر أحزاب معينة وسقطت، ولايزال القانون الدولي يطاردها، كالذي حصل في الحزب النازي عام 1921 في ألمانيا والحزب الفاشي 1917 في إيطاليا إلى اليوم يعتبرونهما حزبين محظورين، ولا يمكن الانتماء

إليهما.. لا نريد أن نصعد القضية إلى هذا المستوى، ولكن نقول: البعث كحزب لا يمكن تجربته في العراق، أما أفرادُه فنسبة معينة منهم ارتكبت جرائم والقضاء هو الذي يقاضيه.

هناك كقسم من البعثيين انتموا مكرهين، ولم يرتكبوا أي جرم وهم اليوم يعملون في أجهزة الدولة بمرأى المسؤولين ومسمعهم، ووصل بعضهم إلى مستوى الوزارة، وقد كان في الوزارة في الحكومة الانتقالية أحد الشخصيات وكان منتصباً لحزب البعث، وأدى أداءً جيداً وممتازاً، وكان يحظى باحترامنا وتقديرنا.

المقدم: نتحدث عن موقع ارتكاز الدولة.. هل الدولة في وضع مرتكز حتى تبدأ بحوار مع الآخرين أو مصالحتهم، أيهما الأولى أو هل اتفق الشركاء والحلفاء على ثوابت الدولة حتى يتفقوا في مرحلة أخرى من أجل الأعداء؟

الجعفري: الدولة لم تستكمل بناءها بعد، لكنها ماضية في هذا الاتجاه، وعندما نتحدث عن الدولة نخرج من إطار الحكومة التي هي مؤسسة مهمة من مؤسسات الدولة إلى الإطار العام، أعني أن مسؤولية بناء الدولة لا تقع على عاتق الحكومة التي هي مؤسسة داخل إطار الدولة، بل تقع على عاتق كل القوى المشاركة، سواء كانت في الحكومة أو خارجها، وفي عملية البناء يشترك المعلم والمربي والإعلامي والسياسي وأستاذ الجامعة.

أعتقد أن الثقافة بدأت تتسع، وبدأ الكثير يراجعون أنفسهم، ويراجعون رسم الأولويات على أساس المصلحة الوطنية والأهداف الحقيقية.

المقدم: هل استطعنا محو الآثار السلبية لممارسات النظام السابق.. هل اعتذر المجرمون المسيئون، وهم في المحكمة يستهينون بمشاعر الشعب العراقي وضحاياه، كيف بهم وهم خارج السلطة؟

الجعفري: هذا صحيح، لعل أقرب التجارب التي حصلت في القرن العشرين تجربة (نلسون مانديلا)، في جنوب أفريقيا ومجزرة (جوهانسبورغ)، فقد ضربوا جماعة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بالفؤوس، وقتلوا أعداداً كبيرة، المصالحة أن يخرج الجناة، ويقولوا: نحن ارتكبنا جريمة، بعد ذلك يشقون طريقهم إلى البناء، فعندما تقول ارتكبتُ خطأً تشعر شعبك أنك راجعت نفسك، وإلا كيف يتقبل ابن الشهيد اليد التي قتلت أباه أن تحكمه اليوم.. هذه جريمة، فنصحتي للذين ارتكبوا جرائم أن يتحلوا بالشجاعة، ويصرحوا بذلك.

في تقديري أن المصارحة تسبق المصالحة؛ فلا يمكن أن يغفر لك شعبك كل الأخطاء مقابل عدم الاعتراف بالجرائم.. وإلا من الذي قتل 350 ألف مواطن عراقي في بضعة أيام في الانتفاضة الشعبانية عام 1991، ومن الذي قتل في حلبجة 5000 ألف مدني، وارتكب جريمة الأنفال، من الذي قتل السيد الصدر والعلوية آمنة الصدر، ومن الذي قتل هذا العدد الكبير، ومن الذي اغتال السيد

الحكيم في السودان، وحتى الإرهاب الجديد، من اختطف وحول عملية الاختطاف إلى بورصة؟ عمن نغفو؟ هل نغفو عمن لا يريد الاعتراف، ولا يطلب المغفرة، الشعب العراقي تأذى كثيراً، وحاقت به المصائب من كل حذب وصوب، ولا يمكن أن يغفو عن قاتله بهذه السهولة.

المقدم: هل تتوقعون فراغاً أمنياً بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق، ما هي الآليات التي تجعل قواتنا الأمنية قادرة على حفظ الأمن والاستقرار في البلاد بعد الانسحاب؟

الجعفري: أنا أتحفظ على استبدال التواجد الأميركي على الأرض العراقية تحت غطاء الأمم المتحدة 1546 باتفاقية أمنية.. الوجود الأميركي في العراق واحدة من خطايا النظام الصدامي، ولسنا مسؤولين عنه. أما الفراغ العسكري أو الأمني وحجم الحاجة الفعلية للقوات الأجنبية فهذا يحدده القادة الميدانيون، على أن يكون مرتبطاً بالأمم المتحدة ضمن شروط يتفق عليها الطرفان، عندنا تجربة في عام 2005 عندما جاءني السفيران الأميركي والبريطاني يطلبان مني التجديد (تجديد بقاء القوات المتعددة الجنسيات في العراق)، قلت: لهم بشروط، الأول: يجب الحصول على موافقة البرلمان، فقالوا: هذه صلاحيتك، قلت: لهم أعلم ذلك، ولكني أريد أن يكون البرلمان مستشاراً لي في هذه القضية، والشرط الثاني: أن يتحول صندوق (dfi) وفيه مليارات الدولارات من صندوق دعم عراقي إلى صندوق ملك عراقي، والشرط الثالث: أن تكون موافقتي قابلة للنقض إذا جاءت الحكومة التي بعدي، وبالفعل حدث ما نريد، ووافقوا على الشروط.

في الوقت الحاضر أنا أؤيد بناء القوات العسكرية والأمنية وفق دراسات موضوعية ومهنية، حتى نخترل زمن التواجد الأميركي في العراق، والذي نأمل أن يكون هو نفسه زمن تكامل القوات العراقية، وأهليتها لتسلم الملف الأمني.

المقدم: كيف تنظرون إلى خطاب الإدارة الأميركية بانتهاج الحوار مع دول المنطقة، هل أسهمت التجربة العراقية في تقديم صورة جيدة للشعوب العربية وقادتها؟

الجعفري: أبرز ما ميّز أوباما هو شعاره المعروف بـ (التغيير) ومن خلال شاشتكم أوجّه نصيحتي إلى أوباما، بأنه قبل أن يطرح شعار التغيير كان هو أول من جنى ثمرة التغيير، فهو ليس أول من أتى بالتغيير، بل التغيير هو الذي جاء به؛ وليضع هذا الدرس أمامه، فلو لم يكن هناك تغيير في العقل الأميركي لم يستطع أوباما الشاب الملون ولأول مرة في تاريخ أميركا أن يتسلم الرئاسة. التغيير مطلوب في الداخل والخارج الأميركي، وهو استحقاق عليه أن يبرهن أنه يتعامل مع دول العالم بمبدأ التغيير، وينبغي أن لا يتعامل بلغة العصا والجزرة،

ويجب أن يتعامل مع دول العالم بطريقة حضارية جديدة، ويجب أن يعرف أن حقوق الإنسان ليست في الإطار الأميركي وأن الديمقراطية ليست قدراً أميركياً، ويجب أن يبرهن أنه ليس فوزاً للحزب الديمقراطي، إنما هو فوز للديمقراطية في كل العالم، ونحن ننتظر من أوباما أن يطبقها على أرض الواقع فأمامه ملفات ساخنة كثيرة، وعنده الملف العراقي، والملف الإيراني، والملف الأفغاني، والملف اللبناني، والملف الفلسطيني..

أمام أوباما محك، وأنا أقدر طبيعة الظرف الذي يحيطه، لكن في تقديري إذا التزم بالتغيير، وفاجأ العالم بأن أميركا في مرحلته تختلف عن أميركا السابقة التي تقول ليسلم رأسي وليأت بعدي الطوفان، وأنا على يقين أنه لو وضع حلولاً لكل هذه الأخطاء سيلقى تجاوباً إيجابياً من مختلف الشعوب.